



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (21) لسنة (2017م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 2 ذو القعدة 1438 هجرية، الموافق 2017/7/25 ميلادية،

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة الأنيس للتجارة

ضد

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن المناقصة رقم 2016/6 الخاصة بتوريد عدد 200 برميل زيت لمحركات الديزل.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2017/5/3م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تضمنت قيام الجهة باستبعاد عطاء الشاكية بحجة انخفاضه بمقدار 25.5٪ عن التكلفة التقديرية، وطلبت الشاكية من الهيئة العليا التحري والتقصي حول أداء اللجنة الفنية والتلاعب في نتيجة هذه المناقصة وغيرها من المناقصات مما يكبد البلد خسائر كبيرة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة بحسب ما جاء في مذكرة الشاكية.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (224) وتاريخ 2017/5/8م تضمنت التوجيه بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى المقدمة من الشاكية وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بالمذكرة رقم (201727562) وتاريخ 2017/5/21م وأرفقت بمذكرتها الأوليات المطلوبة وقد تضمن الرد ما يلي:

تم استبعاد عطاء الشاكية لأنها قدمت ترخيص للزيت في عطائها لا يتوافق مع شروط المؤسسة التي وردت في وثيقة المناقصة حيث انها قدمت عينة لزيوت (MAG ULTRA PLUS 15W-4, CI-4/SL) (Brand name) وهو غير الزيت المعتمد من المعهد الأمريكي للبترول (API AMERICAN PETROLUM) مما يعني أن الترخيص المطلوب ليس للعينة التي قدمتها، وهذا يعد شرط أساسي. كما ان العرض المقدم من الشاكية كان يقل عن التكلفة التقديرية بما نسبته (25.5٪) وهذه النسبة أقل من النسبة المسموح بها في القانون والمحددة بـ (15٪)، إضافة الى عدم اقتناع اللجنة الفنية بكشف تحليل عرض السعر المقدم من الشركة الشاكية كون تكلفة البرميل سواء في آخر مناقصات سابقة أو في السوق المحلية حالياً هي في حدود مبلغ التكلفة التقديرية.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الآتي:

